العرب
الثلاثاء 2020/06/02
السنة 43 العدد 11719

اتحاد الشغل يتحرك لمنع اصطفاف تونس خلف تركيا في ليبيا

تفاقم المخاوف من تمترس حركة النهضة الاسلامية خلف الأجندة التركية في ليبيا

فاقم اصطفاف حركة النهضة الإسلامية خلف الأجندات التركية في ليبيا قلق أكبر منظمة عمالية في تونس، ما دفعها إلى دعوة رئيس الجمهورية قيس سعيّد، باعتباره المسؤول عن سياسة البلاد الخارجية، إلى تقديم مبادرة تشريعية تمنع أيّ طرف سياسي من جرّ تونس إلى الاصطفاف خلف المحاور والتدخل في شؤون الدول الشقيقة.

خالد هدوي

تونس – يعزز انخراط الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية) الضغوط التي تمارسها الأحزاب التونسية رفضا لسياسة الاصطفاف خلف الأجندات الإقليمية التي تترجمها اتصالات رئيس حركة النهضة الإسلامية والبرلمان التونسي راشد الغنوشي برئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج وتهنئته باستعادة ميليشياته المدعومة تركيًا لقاعدة الوطية.

ودعا اتحاد الشغل رئيس الجمهورية قيس سعيّد والأحزاب الوطنية إلى "تقديم مبادرة قانونية تمنع أيّ طرف مهما كان موقعه وقوّته من جرّ تونس إلى الاصطفاف وراء الأحلاف والتي تصبّ جميعها ضدّ مصلحة تونس وضدّ مصلحة أشقّائنا في ليبيا وشعوبنا في المنطقة العربية".

الصحبي بن فرج

مبادرة الاتحاد رسالة سياسية مباشرة لحركة النهضة

وطالب المكتب التنفيذي للاتحاد "السلطات التونسية وخصوصا رئيس الجمهورية المخوّل دستوريا للتعبير عن الموقف الوطني، باتّخاذ كلّ الإجراءات الأمنية والحمائية والسيادية لحماية الحدود ومنع تنقّل الإرهابيين من ليبيا وإليها وعدم تكرار التجربة الإجرامية للتسفير التي أودت بالآلاف من الشباب إلى محارق الموت والإرهاب"، مشددا على "رفضه أيّ تدخّل أجنبي في ليبيا".

وأبرز المكتب في بيان موقع من قبل أمينه العام نورالدين الطبوبي أن المنظمة ستتجنّد مع كلّ القوى الوطنية للتصدّي بكلّ الأشكال لاستخدام تراب تونس منطلقا للتدخل الأميركي أو التركي أو غيره في ليبيا، مبرزا أن الاتحاد سيسخّر كلّ قواه بكل "أشكال الضغط لمنع جرّ تونس إلى مستنقع المحاور ومطالبة السلطات بمختلف مستوياتها واختصاصاتها بالالتزام بموقف رفض الاصطفاف والنأي بالبلاد عن التورّط في تدمير ليبيا وتقتيل شعبها".

وتمثل مبادرة اتحاد الشغل خطوة ذات ثقل هام إذ لعبت المنظمة في وقت سابق دورا كبيرا في توجيه بوصلة عدة ملفات سياسية داخلية وخارجية.

واعتبر المحلل السياسي الصحبي بن فرج في تصريح لـ"العرب"، أن "مبادرة الاتحاد منطقية جدا باعتبار أن الظرف يفرض الانكباب على معالجة مشاكل تونس وسط التعقيدات الإقليمية".

وأكد بن فرج أن المبادرة تضمنت رسائل سياسية مباشرة لحركة النهضة الإسلامية، مضيفا "اتحاد الشغل يوجه أصابع الاتهام مباشرة لحركة النهضة ويحذر من الاصطفاف خلف المحاور".

وتساءل المحلل السياسي عمّا إذا كانت المبادرة التي تندرج ضمن أخلاقيات العمل السياسي، تسمح بمنع الأحزاب فعليا وعلى أرض الواقع من الاصطفاف مباشرة أو بصفة غير مباشرة مع القوى الإقليمية وأجنداتها في ليبيا والمتوسط.

ويعدّ الاصطفاف خلف المحاور مسّا من الأمن القومي التونسي بعد التدخّل المباشر لعدد من الدول (أبرزها تركيا)، ونقل الآلاف من المقاتلين والمرتزقة الذين تكبّدوا هزائم شنيعة في سوريا بهدف تحويل المواجهة بمحاورها المختلفة من الجبهة السورية إلى الجبهة الليبية ومنها إلى جبهات أخرى في أفريقيا والمتوسط، علاوة على تقاسم مواقع النفوذ واستغلال الثروات كالنفط والغاز واليورانيوم.

وسينعكس هذا الوضع الليبي المأزوم بالضرورة على تونس ليشكّل تهديدا مباشرا لها على جميع المستويات السيادية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وسيزعزع الاستقرار النسبي لبلد يتخبط داخليا في صراعات بين أطراف السلطة والقرار.

وتنظر القوى السياسية والشعبية في تونس بكثير من التوجّس لتحركات رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي غير المعلنة وعلاقاته الخارجية الغامضة والمخالفة للسياسة الرسمية للبلاد، وهو ما خلّف تساؤلات حول أهدافها، ومدى ارتباطها بالمجريات العسكرية في ليبيا.

وأثارت تحركات الغنوشي في الملف الليبي الشائك مؤخرا، غضبا سياسيا واسعا في تونس، واعتبرها البعض تدخلا صارخا في صلاحيات رئاسة الجمهورية، حيث يعتبر الغنوشي نفسه صاحب القرار الفعلي في البلاد.

وسبق أن طالبت أحزاب تونسية رئيس الجمهوريّة قيس سعيّد بالرد على ما ورد من مواقف راشد الغنوشي، وهي مواقف تصب في خانة الاتهامات الموجهة لتونس بتقديم الدعم اللوجستي لتركيا في عدوانها على ليبيا.

ولفتت القوى السياسية إلى أن تونس وشعبها لن يكونا طرفا في النزاع الليبي ولا ممرًا لأي تدخل خارجي، وأن مواقف رئيس حركة النهضة تمثله وجماعته ولا تمثل تونس وشعبها، مجددة الدعوة إلى الشعب الليبي للوحدة والمصالحة لدحر الإرهاب والاحتلال التركي.

وتعرف تونس منذ بناء دولة الاستقلال بتوازن المواقف الدبلوماسية وعدم الانجرار لسياسة المحاور والاصطفاف، لكن منذ وصول الإسلاميين إلى الحكم ممثلين في حركة النهضة، تسود مخاوف من انزلاق تونس إلى سياسة المحاور مع دفع تركي قطري لإقحام البلاد في هذا الخندق ضمن أجندة التوسع والنفوذ الإقليمي وإسناد المشروع الإخواني في المنطقة.

وفاقم بيان قيادة القوات الأميركية في أفريقيا (أفريكوم) الذي كشفت فيه نيتها استخدام الأراضي التونسية لمواجهة الغريم الروسي على الأراضي الليبية، المخاوف من تحول البلاد إلى ساحة للاقتتال بالوكالة بين اللاعبين الدوليين على المسرح الليبي.

ويشير مراقبون إلى أن استغلال أي طرف أجنبي للأراضي التونسية لشن هجوم داخل ليبيا له تداعيات أمنية واقتصادية واجتماعية لا يمكن التكهن بنتائجها.

قوة ضغط قادرة على تعديل البوصلة

وزاد ارتباك الجانب التونسي مع عدم إصدار توضيحات أو موقف بشأن بيان أفريكوم من غموض الأجندة الرسمية التونسية تجاه ما يقع في ليبيا رغم تأكيده مرارا على أنه يرفض أي تدخل عسكري وينتهج سياسة الحياد تجاه طرفي النزاع.

وتدعم تونس حلًا ليبيًا – ليبيًا للأزمة وتقود مشاورات مع دول المنطقة خاصة الجزائر لتقديم مبادرة تسوية سياسية بين الفرقاء، لكن غموض حدود تنسيقها الإقليمي يثير الكثير من التساؤلات.

«اعتصام الرحيل2» يفاقم الضغوط على الغنوشي

تونس – يفاقم "اعتصام الرحيل2" الذي يطالب بتعديل النظام السياسي في تونس، الضغوط على رئيس حركة النهضة الإسلامية ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، مع اقتراب جلسة مساءلته المزمع عقدها في الثالث من يونيو الجاري، ما قد يفضي إلى سحب الثقة منه وعزله.

وتجمّع العشرات من نشطاء المجتمع المدني في ساحة باردو وسط العاصمة تونس الاثنين، للمطالبة بتعديل النظام السياسي في البلاد وعزل رئيس البرلمان الذي يتهمونه بالاصطفاف خلف الأجندة التركية في ليبيا وخرق مبدأ الحياد الذي تلتزم به الدبلوماسية التونسية في النزاع الليبي، ما يهدد الأمن القومي التونسي.

وبدا الاعتصام محدودا في يومه الأول محتشما قياسا لأنصاره، وينتظر أن تتسع مساحته أكثر فأكثر بانضمام شرائح اجتماعية ومواطنية أخرى مع اقتراب موعد جلسة مساءلة الغنوشي الأربعاء القادم.

وقال المنسق العام للاعتصام عماد بن حليمة في تصريح لوسائل إعلام محلية إن التقيّد بإجراءات الحجر الصحي جراء وباء كورونا حال دون تحول أعداد كبيرة، مشيرا إلى أن زخم المشاركين سيتنامى أكثر مع رفع إجراءات الحجر.

ويستعد البرلمان إلى عقد جلسة عامة في الثالث من يونيو، لمساءلة الغنوشي بشأن تدخله في الملف الليبي بعد اتصاله برئيس مجلس الدولة الاستشاري في ليبيا خالد المشري ورئيس حكومة الوفاق فايز السراج وتهنئته على استعادة قاعدة الوطية، وهو ما اعتبرته الكتل النيابية الممثلة بالبرلمان اصطفافا يتعارض مع الموقف الرسمي التونسي.

وعكس استخدام زعيم حركة النهضة لصفته كرئيس للبرلمان خلال التهنئة إصرارا على الزج بتونس في الصراع الليبي، وهو ما يشكل تحديا للدبلوماسية التونسية التي تعتمد سياسة النأي بالنفس والوقوف على مسافة واحدة من أطراف النزاع.

ويتطلب تحديد جلسة تصويت على سحب الثقة من رئيس البرلمان جمع 73 توقيعا من النواب، بينما يحتاج سحب الثقة منه نهائيا الأغلبية المطلقة أي 109 أصوات من ضمن 217، فيما علقت موسي بالقول "73 إمضاء تتبعها 109 أصوات وننهي حكم الإخوان ونمضي في طريق الإصلاحات الكبرى".

التقشّف يضاعف متاعب السلطة الجزائرية في احتواء الاحتقان الاجتماعي

صابر بليدي

الجزائر – أوحت القرارات المتخذة في مجلس الوزراء المنعقد برئاسة الرئيس عبدالمجيد تبون، عن تراجع فرص السلطة في شراء السلم الاجتماعي، وصعوبة احتواء حالة التململ المتفاقم، خاصة في الآونة الأخيرة، نتيجة عجز الحكومة عن التكفل بفئات اجتماعية عديدة، بعد دخول تدابير الحجر الصحي حيز التنفيذ منذ نحو ثلاثة أشهر.

وباستثناء الترخيص بالعودة التدريجية لبعض القطاعات الناشطة كالبناء والأشغال العمومية، وتوسيع دائرة الاستفادة من منحة 70 دولارا للتجار والحرفيين، فإن القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء جاءت محتشمة، ولم تلبّ طموحات وانشغالات العديد من الفئات الاجتماعية.

وبدا أن الحكومة بصدد الإذعان لضغوط اجتماعية تنامت خلال الأيام الأخيرة، مما يوحي إلى أن إجراءات الحجر باتت متفاوتة التنفيذ من جهة إلى أخرى ومن فئة إلى أخرى، الأمر الذي أعطى الانطباع بأن الحكومة متخوفة من انفجار اجتماعي وشيك، لاسيما بعد دخول الحزمة الجديدة من إجراءات التقشف حيز التنفيذ، بعد مصادقة البرلمان على قانون المالية التكميلي.

وتسعى الحكومة ومن ورائها السلطة الجديدة بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون، منذ إقرار إجراءات الحجر الصحي، إلى إعادة الهدوء والاستقرار إلى الشارع الجزائري، عبر تنفيذ أجندة سياسية واجتماعية تأمل من خلالها في إنهاء حالة التوتر السياسي في البلاد، وإجهاض الحراك الشعبي الذي علق احتجاجاته منذ شهر مارس الماضي بسبب وباء كورونا.

وأوقع التراجع الكبير في مداخيل البلاد بعد تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية، السلطة في حرج كبير حيث لم يعد بإمكانها الاستمرار في سياسة شراء السلم الاجتماعي، وحتى الخطوات التي اتخذتها لصالح فئة محدودة، لم تحقق لها الاستقرار الاجتماعي المنشود، بسبب لجوئها مجددا إلى جيوب الأشخاص، من أجل مواجهة الأزمة الخانقة، عبر سنّ حزمة الضرائب والرسوم، يأتي على رأسها رفع أسعار الوقود.

ولا يستبعد مراقبون أن يكون الانفجار القادم ثورة جياع نظرا للتراجع الرهيب في القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار وتفاقم مؤشرات البطالة وتدني الخدمات، الأمر الذي يجعلها تندم على سلمية الحراك الشعبي، الذي دام أكثر من عام دون أحداث عنف أو تخريب، لكنه لم يتم التفاعل معه بشكل إيجابي إلى حد الآن.

وذهبت السلطة منذ الانتخابات الرئاسية التي جرت في الثاني عشر من ديسمبر الماضي، إلى فرض قبضة أمنية على فعاليات ونشطاء المعارضة، حيث يتواجد العديد منهم رهن السجن بتهم رأي، على غرار رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي كريم طابو، الذي قرر القضاء الاثنين، تأجيل النظر في قضيته إلى غاية نهاية شهر جوان الجاري.

وصادقت الغرفة السفلى للبرلمان (المجلس الشعبي الوطني) الأحد، على مشروع قانون المالية التكميلي، في أجواء مشحونة بسبب معارضة العديد من الكتل النيابية المعارضة، أين تم إطلاق تحذيرات صريحة للحكومة من تداعيات القانون المذكور على الاستقرار الاجتماعي.

واعتبر النائب لخضر بن خلاف، عن تحالف النهضة والعدالة والبناء (إسلامي)، "قانون المالية التكميلي استفزازا للشارع ومساسا بمقدرات المواطن الجزائري على العيش الكريم في بلاده، في ظل الضغط المالي والجبائي الممارس عليه من طرف الحكومة".

> تهاوي أسعار النفط يعرقل أجندة اجتماعية تأمل من خلالها السلطة في إجهاض الحراك الشعبي المعلّق

وأما النائب عن حزب العمال المعارض رمضان تعزيبت، المنسحب من البرلمان تضامنا ودعما للحراك الشعبي منذ شهر أفريل من العام 2019، فقد أكد في تصريح صحافي على أن "قانون المالية التكميلي هو نسخة كربونية لنفس القوانين التي كان يعدها نظام بوتفليقة طيلة السنوات الماضية، ولا فرق بينها سواء في النصوص أو في السياسات، وأنه لا تغيير حدث في السلطة الجزائرية كما يروّج له".

وتضمّن القانون المذكور العديد من الإجراءات المستفزة للشارع الجزائري، على غرار رفع أسعار الوقود، الذي يحرك عجلة النقل والزراعة وبعض الأنشطة الصناعية، فضلا عن إدراج العديد من الرسوم التي تزيد من أعباء الحياة اليومية للأشخاص، وتفاقم من مؤشرات التضخم وتراجع القدرة الشرائية.

واعتمدت الحكومة على سعر مرجعي في حدود 30 دولارا للبرميل الواحد، لأول مرة منذ أكثر من عقدين، بعدما كان في حدود 50 دولارا في قانون المالية الأولي، مما سينعكس مباشرة على الاستثمارات الحكومية التي تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد المحلي، إلى جانب تقليص موازنة التسيير إلى سقف 50 في المئة، وهو ما سيشل فرص التشغيل في مختلف القطاعات الحكومية، بعدما تم الإبقاء عليها حصرا فقط في قطاعي التربية والصحة.

ويعتبر التفشي المطرد للبطالة في السنوات الأخيرة، من أكبر العوامل المغذية للغضب الاجتماعي المتفاقم والمحرض على الظواهر الاجتماعية السلبية كالهجرة السرية وانتشار الآفات الاجتماعية، فضلا على أنه حاضنة ناعمة للاحتجاجات السياسية.

الحراك يستعيد أنفاسه